السلام و التنمية و الديمقراطية و الحركات الأصولية في دراسة للأمير المغربي مولاي هشام

إسرائيل أمام خيارين : الالتزام باستراتيجية السلام بالكامل أو إعادة الاحتلال باهظ الكلفة
الديمقراطيات الشرق اوسطية جديدة، ولم تستوعب بعد الطيف السياسي العربي

واشنطن – عمان – محمد دبلح – مراسل «القدس » الخاص أنترميديا – قدم الأمير المغربي مولاي هشام، دراسة إلى مؤتمر معهد دراسات الشرق الأوسط في واشنطن،عرض فيها الرؤية المغربية لقضايا المنطقة وما تشهده من تطورات سواء على صعيد العملية السلمية أو التعاون الإقليمي أو بروز التيارات السياسية الإسلامية، على أبواب القرن الحادي و العشرين، وقال الأمير ان «الترابط المعقد بين مجتمعات العالم يعني ان حلول مشاكل الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين تقتضي قرارات صعبة في كل مكان».

وتحدث الأمير المغربي عن قضية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وقال: « الوضع الراهن لا يمكن احتماله من قبل الجانبين. و في المدى المتوسط يمكن ان يحل بطريقتين » اما

1- قبول حازم ولا عودة عنه في الواقع من قبل الساسة الإسرائيليين بمن فيهم نتانياهو و غالبية الليكود لاستراتيجية الأرض مقابل السلام، وإنهاء الاستيطان و الانسحاب من الأراضي المحتلة التي اتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو، إضافة إلى مباحثات جادة بشأن القدس. أي باختصار، إستراتيجية من الاعتراف والاحترام المتبادل كانت محور اتفاقات أوسلو و قبلتها السلطة الفلسطينية وحزب العمل الإسرائيلي في الواقع.

2- محاولة إسرائيلية لإعادة احتلال المنطقة بكاملها، وقد تنجح، إنما لقاء ثمن باهظ.

و في ما يلي نص الدراسة

ان موضوع المؤتمر هو «الشرق الأوسط نحو القرن الحادي و العشرين» وعلينا ان نواجه في الحال الحقيقة المزعجة و هي ان القرن الحادي والعشرين اقبل. فسنبلغه بعد انقضاء 26 شهرا، في حين بعد عشر سنوات نكون قد قطعنا فيه شوطا لا بأس منه. ولهذا، إننا نتحدث عن المستقبل القريب جدا.

من هذا المنطلق، بإمكان المرء ان يقول انه من غير العسير التكهن بالاتجاهات في الشرق الأوسط في فترة السنوات الخمس أو العشر المقبلة، استمرار البلبلة، لأنه لا يوجد قوة سياسية في المنطقة يبدو من المرجح ان تتمكن من حل أي من مشاكله الرئيسية خلال هذا الإطار الزمنبى. وهذه الصورة المؤسفة تصبح أكثر وضوحا حين ندرك ان مشاكل الشرق الأوسط تتداخل بطرق معقدة مع مشاكل في العالم المتطور، وخاصة أوروبا، التي لا يرجح لها ان تحل ضمن إطار زمني من هذا القبيل. وعلى سبيل المثال، فان مسألة العولمة وآثارها المتوقعة (مثل انتقال الشركات، وتخفيض اعداد موظفيها، والتكامل التجاري، و البطالة)ومشاكل مقترنة بها مثل الخوف من كل ما هو أجنبي أو دخيل، و «الحروب الثقافية» هي مشاكل قائمة و تصعب معالجتها في بلدان متطورة مثل أوروبا وأميركا الشمالية، فتخيلوا كم من الصعب معالجة تلك المشاكل في المجتمعات النامية والأشد فقرا في الشرق الأوسط.

وبمعنى آخر، ان الترابط المعقد بين مجتمعات العالم يعني حلول مشاكل الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين تقتضي قرارات صعبة في كل مكان. وأمل ألا تكونوا تظنون باني جئت لأقدم الحلول. فليس بجعبتي أي منها، بل أفضل ان أسير في الطريق الواقعي لأحدد في عبارات لا لبس فيها الصعوبات التي تكتنف الوضع أملا في إثارة نقاش يمكن ان يؤول إلى بعض الإمكانيات الملموسة التي تبشر بالأمل.

يبدو لي ان من الأهمية بمكان الإقرار بان نوع التحدي الذي يجب أن نجابهه في السنوات المقبلة هو: عملية طويلة وعسيرة من النقاش وتبادل الأفكار، وفي كثير من الأحيان تفاعل مزعج علينا في غالب الأحيان ان نجابه فيه الكثير من الأمور التي لا نود سماعها، ونقبل استراتيجيات لا تنسجم مع معادلات معهودة.

المشاكل التي تجابه الشرق الأوسط

ما هي إذن، هذه المشاكل التي تجابه الشرق الأوسط ونحن نتجه نحو القرن الحادي والعشرين؟.

دعرنا نتناول أولا ما أصبح يعرف للأسف بالمشكلة «المدخل» في الشرق الأوسط، بمعنى أنها المشكلة التي يجب أن يدور كل النقاش بشأن المنطقة من خلالها و بالأخص في الولايات المتحدة و هي القضية الإسرائيلية الفلسطينية و تقمصها حاليا في ما أصبح يعرف ب «عملية السلام». وأقول « من

المؤسف » لان الحكومات والشعوب العربية ترى ان حل هذه القضية ينتظر تغييرا في الإرادة السياسية لدى الغرب، وخاصة لدى الولايات المتحدة. وانه في غضون ذلك فان فهم الغرب لهذه القضية يحجب ويربك بحث قضايا عاجلة أخرى في جميع أنحاء المنطقة. مثل قضايا اعتماد الديمقراطية وقضايا المرأة والفقر .

علينا الإقرار بان ما تسمى ب « عملية السلام » وفق أكثر التقديرات تفاؤلا، على شفير الانهيار، ان رفض الحكومة الإسرائيلية الراهنة الواضح التقيد بروح ونص «اتفاقيات أوسلو ». كما يتبين في عزوفها عن إعادة مزيد من الأراضي كما كان مقررا، واستمرار سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها، وإصرارها على توسيع مستوطنات جديدة، أمور تجعل تلك الاتفاقات وكأنها لاغية ولا قيمة لها. ولنكن واضحين بشأن أمر أساسي: ان سياسة الاستيطان الاستفزازية، على الأقل، ليست ردا على أعمال التفجير أو « التطرف الإسلامي »، ولكنها قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية الحالية استنادا إلى مبادئها السياسية الخاصة ويعني بالنتيجة تخليا عن مبدأ الأرض مقابل السلام في إطار الاعتراف والاحترام المتبادلين .

والوضع الراهن إذن لايمكن احتماله من قبل الجانبين. وفي المدى المتوسط، يمكن ان يحل بطريقتين: اما«

1- قبول حازم ولا عودة عنه في الواقع من قبل الساسة الإسرائيليين بمن فيهم نتانياهو وغالبية الليكود لاستراتيجية الأرض مقابل السلام. وإنهاء الاستيطان والانسحاب من الأراضي المحتلة التي اتفق عليها بموجب اتفاقات أوسلو، إضافة إلى مباحثات جادة بشأن القدس.

2- محاولة إسرائيلية لإعادة احتلال المنطقة بكاملها. وقد تنجح، إنما لقاء ثمن باهظ » .

واعتقد انه لا يوجد احد في العالم العربي لا يؤمن بان الولايات المتحدة، والولايات المتحدة وحدها، قادرة على تقريراي من هذين الخيارين سيتحقق. والسؤال هو إذا كانت لديها الإرادة السياسية اللازمة لضمان نجاح البديل الأول.

وفي حين قد يبدو ان أميركا، القوة العظمى الوحيدة، لاتواجه تهديدا خطيرا مهما كانت النتيجة وبإمكانها بالتالي ان تبقى منكفئة، فان هذا التفكير خاطئ. فالثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة لقاء أي شيء من قبيل عودة إسرائيل لاحتلال الضفة الغربية
بكاملها سيكون هائلا، وعلى الأقل ستكون من نتائجه أزمة في العلاقات مع دول صديقة ذات أهميه

إستراتيجية في العالم العربي وزيادة في الإرهاب الذي يستهدف الولايات المتحدة بالذات .

وإذا لم أركز على قضية الإرهاب في هذا الحديث فذلك يعود. كما يعلم الجميع. إلى ان هذه الأعمال، والتي لا يمكن قبولها لن تنتهي إلى ان يتم إحقاق حقوق الفلسطينيين المشروعة. والى ان تعتبر الجماهير الفلسطينية ان تلك الحقوق قد تم إحقاقها فعلا .

وتلك الأعمال لن تنتهي إذا استمرت المستوطنات واستمرت مصادرة الأراضي والعقاب الجماعي. ولن تنتهي حتى لو قام الرئيس عرفات باتخاذ إجراءات مشددة استجابة لكل طلب إسرائيلي، كما ولن تنتهي حتى لو عادت إسرائيل لاحتلال الأراضي. وفي الحقيقة، كما ذكرنا آنفا. انها ستزيد في جميع أرجاء العالم. فتلك هي السياسات التي تتسبب بظهور الانتحاريين. والى ان تتبدل هذه السياسات فان الإرهاب سيتواصل، للأسف .

ويمكن استخدام الإرهاب كذريعة لتحاشي السير بالسلام قدما، لان العنف الناتج عن اليأس لن يخبو و يزول إلا إذا تفتحت براعم السلام المزدهر والقائم على الاحترام المتبادل .

والآن لننتقل إلى قضايا أخرى تعصف بالمنطقة وتمثل مسائل خطيرة إزاء مستقبلها .
في المقام الأول ثمة حاجة لتحقيق قدر من التنمية الاقتصادية الاجتماعية الواسع النطاق والقابلة للاستمرار. وكما أكدت أول قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء.

الأمن في المنطقة

« يقتضي منا ان نعالج فكرة الأمن في المنطقة بجميع أبعادها – الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية وهذه القضايا تجب معالجتها في إطار نهج عالمي يشمل أبعادا اقتصادية – اجتماعية، وسلامة و خير أفراد شعوب المنطقة وبلدانها ».

هذا في الحقيقة هو المبدأ الأول. فلن يكون هناك امن ورخا بدون التنمية الاقتصادية التي ينظر إليها على انها مفيدة جدا للمجتمعات. و مثل تلك التنمية ليست مجرد مسألة إحصائيات عامة وحسابات مركزية بل تقتضي المشاركة المثقفة للناس العاديين الذين يرون ان العمل النزيه يثمر كرامة وتلبية لحاجات الأسرة الأساسية. وفقط مثل تلك التنمية هي مفتاح الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي

القابل للاستمرار في المدى البعيد .

والمؤسف في هذه الناحية أيضا،ان من الصعب رؤية أية دلائل في الأفق تبشر بالأمل. وعلينا اعتبار الخصائص المنوعة لإصلاحات السوق التي تم وصفها للمنطقة. وأيا كانت القيمة الاقتصادية لمثل تلك السياسات، فإنها لا تعتبر في كثير من الأحيان بشيرة أمل. لاسيما في أوساط السواد الأعظم من الفقراء .

وفي حين ان المقبول عموما ان حرية الأسواق هي السبيل الأكثر كفاءة لتنظيم الاقتصاد، فان من الجلي كذلك ان إصلاحات السوق تولد مجموعة جديدة من المشاكل التي تصعب معالجتها .

السياسات النقدية و المؤسسات المالية

ان إصلاحات السياسات النقدية و المؤسسات المالية، وأساليب المحاسبة تساهم في إظهار الأثمان الحقيقية للسلع والمنافع والإعلانات. وأصبحت مقبولة على نطاق واسع على انها شروط على تخفيف أعباء الديون و ضبط الأسعار. وما يواكب ذلك من اضطرابات اجتماعية وسياسية .

ولا يشعر سكان المنطقة بالثقة القول ان أية بطالة من القبيل ستكون ظاهرة قصيرة المدى يتم التخلص منها في نهاية المطاف عن طريق التنمية. ويخشى الجميع من عدم إمكانية توفر ضمانة من هذا القبيل في عالم متقلب متنافس، و ان ردود الفعل السياسية الفورية ستتطلب استجابات جذرية تجعل من أي موقف بعيد الأمد غير ذي قيمة .

وتخشى الأنظمة في المنطقة التأثيرات السياسية المترتبة على مزيد من التخصيص في حين يشكك كثيرون في نوع التخصيص القائم على المحسوبية الذي حدث في مواقع كثيرة حيث يتم نقل ملكية الشركات المملوكة للدولة إلى أشخاص ذوي علاقات بالبيروقراطية القائمة. وصفة عامة، لم تحسم عملية التخصيص بالتأكيد مشاكل انعدام المساواة والبطالة، والمهم انه ليس من المتصوران تقوم بذلك. وهي، باختصار، لم تعمل على تهدئة المخاوف الاجتماعية .

ومرة أخرى أقول انه يجدر ان نتذكر ان الشرق الأوسط ليس وحده الذي واجه أنواع المشاكل هذه. ففي أوروبا، كما تظهر الأحداث الأخيرة في فرنسا وبريطانيا العظمى، وفي مواقع أخرى في العالم النامي، نجد مشاعر قلق اجتماعي مماثلة لم تحل بعد. إلا انه في الشرق الأوسط، تتضاعف هذه المشاكل لأنها

تصاحبها عناصر تعقيد محددة ظاهرة الانفجار السكاني وانعدام حقبة سابقة في تاريخها من التنمية المستمرة بعد الحرب (كما هو الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا) لتلطيف التأثيرات السلبية للإصلاح الهيكلي.

وهناك عامل آخر يتصل بالشرق الأوسط بصفة خاصة ويضاعف هذا البعد من التوتر الاقتصادي وهو شدة التسييس و الصراع الثقافي. فهناك فيض من الصور الجديدة المثيرة للتشوش التي تحقن بها الثقافات التقليدية عبر تكنولوجيات متزايدة التقدم و متزايدة الانتشار و التوفر في جميع الأوقات و جميع المواقع (التلفزيون المنقول عبر الأقمار الصناعية و ال «ام.تي.في» و الانترنت). و يتم السيطرة على هذا الجهاز الجديد لنشر الصورة العالمية من قبل شركات إعلامية ضخمة تتزايد قوة و تركيزا. ان واقع ان كثيرا من هذه الشركات يقع تحت سيطرة أميركية (ديزني، تايم – و رنر)يعمل أيضا على اشغال المشاعر المادية لأميركا في كثير من القطاعات.

وكثيرا ما يكون هنا كتصور بأن الثقافة الشعبية الفاتنة التي تركز على المتعة لا تعمل إلا على تشجيع القيم الفردية و المادية و انها تنتمي إلى الغرب و الصفوة المحلية. وهي تتناقض على نحو هائل مع الثقافات المحلية التقليدية القائمة على أساس الدين واحترام دور الأسرة والمجتمع والاستقرار، أي الثقافات التقليدية التي كثيرا ما يشعر المرء بأنها ملاذ لمن تخلفوا عن الركب.

ويمكن بسهولة الجمع بين هذه الاستياء الثقافي الشديد والاستياء الطبقي الذي يغذيه انعدام المساواة على نحو متزايد. وهو ما يولد مزيجا متفجرا يتحول طاقة مغذية للكثير من التأييد الشعبي للقوى الإسلامية السياسية.

وبالتالي، وعلى الرغم من ان بعض من في الشرق الأوسط يرون ان اندماجا اقتصاديا أوثق مع أوروبا هو السبيل إلى الخروج من ذلك، فانه يبدو من غير المحتمل، بناء على المشاكل التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نفسه في معرض تطبيقه الاندماج الاقتصادي، ان يحدث شيء من شأنه ان يخفف من مشاكل الشرق الأوسط قبل اقل من خمس سنوات إلى عشر. فهل من مقترحات؟

الحاجة إلى الديمقراطية

ثمة مشكلة ملحة أخرى تعم المنطقة وهي الحاجة إلى تحقيق عملية ديمقراطية تتمتع بذاتيه الاستمرار .

وعلى الرغم من ان البعض يرى ان النمو الاقتصادي المستمر على نمط «اقتصاد النمور الأسيوية» يمكن تحقيقه على أحسن صورة من خلال دولة قوية و مستقرة مهما كانت قمعيه. فإنني اختلف مع الرأي القائل ان مثل هذا النمط سيكون مقبولا أو ممكنا في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين .

والواقع أنني أرى نقيض ذلك. وهو ان دولة موضع محاسبة وتتميز بالشفافية ان مجتمعا مدنيا ينبض بالحياة ويتميز بالتنوع وان علاقة سلمية بين الاثنين تمثل شروطا ضرورية لازدهار اقتصادي مستقر .

في هذا الاتجاه في شتى أرجاء المنطقة. ويوجد في هذه المنطقة عدد وافر من المتعلمين الذين لايحتملون المزيد من الأعذار التي تبرر استمرار الوضع القائم. وهم على معرفة وافرة بالانجازات التي تحققت في شتى أرجاء العالم النامي، بحيث لا يبدأون في التشديد على المطالبة بعملية تحول ديمقراطية جديدة. ولكن هذه العملية لن تحدث بهدوء تام، بل سيكون هناك الكثير من الصراع وبعض النكسات والارتدادات.

انعدام المساواة

إلى حد ما يعزى انعدام المساواة هذا لناحية التطور الديمقراطي، جزئيا على الأقل، إلى سمات تختص بها مجتمعات الشرق الأوسط .

علينا ان نسأل مثلا بان مجتمعات الشرق الأوسط في معظمها لم تتوفر لها مؤخرا خبرة العيش في جو ديمقراطي ولا تستند إلى تاريخ طويل في الممارسة الديمقراطية .

كذلك لا يمكن للمرء ان يغفل أيضا، في هذه الكوة الصغيرة من التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، مشكلة التعامل مع قوى سياسية قوية يمكن ان تستفيد من هذا الانفتاح لتشجيع برنامج سياسي هو غير ديمقراطي في الواقع .

وهذه مخاوف مشروعة تتعلق ببعض اتجاهات ما يدعى في كثير من الأحيان «الإسلام السياسي» وهو تعبير يشير إلى مجموعة من الحركات التي أخذت في تشكيل أكثر التحديات خطورة على الأنظمة القائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي كل بلد في هذه المنطقة في واقع الأمر توجد جماعات إسلامية تتحدى شرعية المؤسسات الحاكمة.

الجماعات الإسلامية

بعض العوامل التي تسهم في شعبية هذه الجماعات هي: السجل الطويل من الفساد الاقتصادي والفقر واسع الانتشار، وغياب العدالة الاجتماعية، إلى جانب الخوف من الجمود الاقتصادي والثقافي في عصر العولمة. وغياب البديل الديمقراطي الذي يحظى بالمصداقية.

وفي أحيان كثيرة، تنشغل الجماعات الإسلامية في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى القطاعات السكانية الأكثر حاجة التي تلقى عدم الاكتراث، ان لم يكن القمع، من البيروقراطية الرسمية.

وبالطبع، في حين ان الجماعات الإسلامية تفضح بعض نواحي الإفلاس في الأنظمة الموجودة، فإنها لم تقدم بدورها النموذج الواضح والجديد للدولة والمجتمع. ان تقديم السلع والخدمات الاجتماعية بشكل اني لا يرقى إلى مستوى البديل السياسي الذي يحظى بمصداقية.

على الرغم من ادعائها بقبول التكنولوجيا الغربية والطب والخبرة التقنية. فان الجماعات الإسلامية ترفض الحداثة ومفاهيمها الفلسفية و الثقافية و السياسية. فمثالها للدولة والمجتمع يبدو كأنه تصورات أسطورية لماض غابر، وعودة إلى «النقاء» الخيالي للمبادئ الأساسية. ولكن الحقيقة القاسية التي تفرضها البطالة ومشاكل الصحة العامة والتعليم، وتحديات التطور التقني والثقافي، كلها تتطلب نظاما سياسيا واقتصاديا يتميز بالنظرة المستقبلية.

وفي حين ان نقد الحداثة الغربية ربما كان بالتأكيد أمرا مستحقا، إلا ان الاستعاضة القاتمة عن العقلانية الحديثة بتفسيرات ضيقة للعقائد الأساسية. والتي يميل إليها الكثير من مفاهيم الإسلام السياسي، تحول، في واقع الأمر دون تطوير سبل إسلامية متميزة ذات رؤى مستقبلية للخروج من المأزق الذي تواجهه المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وفي حين ان من غير الواضح كيف يمكن لأي نظام حكم إسلامي الدفاع عن نفسه ضد التناقضات المتمثلة في الإغراءات، وبالتالي في النجاح النسبي، الموجود ضمن اللعبة الديمقراطية التي ربما كانت في نهاية المطاف غير ديمقراطية. فانه يبدو لي ان هذه المشكلة لا يمكن إلغائها من الوجود بنجاح. وفي المحصلة، اعتقد ان حالة الجزائر تظهر مواطن الضعف في إستراتيجية من هذا القبيل .

وحتى في حالة تركيا. حيث شهد الإسلاميون تراجعا عن طريق إستراتيجية من هذا القبيل .

وحتى في حالة تركيا، حيث شهد الإسلاميون تراجعا عن طريق إستراتيجية من المناورات السياسية والبرلمانية «الطبيعية» لا يزال يتحتم علينا رؤية ما إذا كانت مثل تلك التكتيكات ستسفر عن رد فعل سلبي أم لا. فهي لا تعالج المشاكل التي يعتبر الإسلام السياسي احد أعراضها .

ويبدو أن الأردن قد نجح بشكل أكبر إلى حد إشراك القوى السياسية الإسلامية في العملية السياسية والانتخابية الفعالة. وتجنب ، في الوقت نفسه حلقة القمع والعصيان .

ومع ذلك ، وفي نهاية المطاف. فانه يمكن التعامل مع هذه الظواهر فقط عن طريق إدراك الكيفية التي ينظر فيها السكان المحليون إلى الإسلاميين باعتبارهم يقدمون بديلا اكتر قبولا و – عن طريق الفعل – يمارسون سياسة ربما أكثر قبولا واكتر من كونها تعبيرا استغلاليا عن الديمقراطية و توفر العدالة.

وهذا يعنى بشكل رئيسي تقديم خدمات أساسية خالية من الفساد للقرى والأحياء، والحفاظ على قيم واهتمامات المجتمع ضمن هيكلية للتنمية قد تبدو بسيطة لدرجة كافية. ولكنها تواجه الصعاب الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

"الأصولية" ليست مشكلة عربية

بالطبع فإنني أريد أن أوضح أن "الأصولية" ليست مشكلة عربية فحسب. وربما كان الإسلام السياسي الصورة الشرق اوسطية للخوف من مستقبل فوضوي في عصر العولمة الاقتصادية والثقافية. بالإصرار على العودة إلى المبادئ الأساسية. ولكن الدول الغربية الأكثر "تقدما" تواجه هي الأخرى توجهات إشكالية مماثلة .

لقد تأثرت الحركات السياسية في الغرب كذلك بما يفترض انه إغراءات المبادئ الأساسية للماضي المجيد الذي سبق المرحلة المعاصرة. وفي الآونة الأخيرة على سبيل المثال لمسنا استشهادا ب "كلوفيس" في فرنسا وب "جيفرسون" في أميركا لتعبئة الحركات السياسية التي تتصف في أحسن الأحوال بالرهبة من الأجنبي. وبالتالي فان التوجهات السياسية في الغرب لا تقدم هي الأخرى، نموذجا واضحا مفعما بالأمل، في هذا المجال.

الإصلاحات السياسية الجارية في المنطقة لها علاقة أيضا بمفهوم «التحول نحو الديمقراطية» . المبهم الذي يروج له الغرب في أحيان كثيرة، أو يكتفي به. على الأقل وهو بالتحديد ان «الديمقراطية» تعنى بشكل أساسي انتخابات حرة وصحافة حرة. وهذا يأخذ في أحيان كثيرة طابع الولع ب «يوم الانتخابات» فإذا أجريت الانتخابات بدون أي تلاعب جدي في صناديق الاقتراع أو بدون حدوث أية مشاكل أخرى يوم الانتخاب، فعندها يمكن الادعاء بوجود الديمقراطية.

وحتى باستخدام التعبيرات الانتخابية. فان هذا النمط من التفكير يتجاهل احتمالات التلاعب التي لا ترقى إلى حد التزوير كمنع المعارضة من الوصول إلى الصحافة، والحد من إمكانية وصولها إلى بعض المناطق، واستخدام الأموال الرسمية لدعم المرشحين
الحاليين، ناهيك عن دور النفوذ المالي والثقافي الأجنبيين في وسائل الإعلام. وبالطبع. هناك مشاكل اكبر تتعدى تلك المرتبطة بالانتخابات.

تحييد التطرف و تعزيز الديمقراطية

ما الذي يمكننا القيام به إذن للمساعدة في تحييد التطرف وتعزيز القوى الديمقراطية في المنطقة ؟

علينا أن ننظر إلى ما هو ابعد من معايير الاقتراع في يوم الانتخاب. إلى السبل التي تستطيع العملية السياسية من خلالها تشجيع التطور العام نحو الثقافة السياسية الديمقراطية. لا يمكننا أن نرضى بدولة الحزب الواحد سواء أكان ذلك بحكم الأمر الواقع، أو بحكم القانون. لأن من شأن ذلك إيجاد «ديمقراطية» غير مستقرة أساسا.

و في هذا الصدد، أود أن اشدد على الحاجة إلى الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب المهني
وتقديم المساعدات المالية والتقنية للتنظيمات في المجتمع. ولكن، وبالقدر نفسه من الأهمية. الاستثمار

في المجتمع المدني خاصة في المجموعات التي تعنى بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان وتنظيمات المرأة، والصحافة المستقلة . .
الخ .

إن تطوير الثقافة الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون نتيجة إستراتيجية بعيدة المدى للاستثمار في القوى الديمقراطية المستقلة. ودول مثل المغرب ومصر ولبنان و الأردن، وحتى الجزائر تعتبر من المرشحين الأقوياء لتطوير ثقافة سياسية ديمقراطية فيها.

يمكنني القول إذن، ان هناك مؤشرات ايجابية بالنسبة إلى عملية التحول نحو الديمقراطية في فترة الخمس إلى عشر
سنوات المقبلة في الشرق الأوسط. وليس هناك انجازات كبيرة واضحة يمكنها أن تقدم شعلة الأمل. فهل من اقتراحات؟